نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٥
نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين لسنة ٢٠١٥) ويقرأ مع النظام رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٧ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به اعتبارا من ٢٠١٥/٨/١٦ .

المادة٢- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ب- على الرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية، يتقاضى قاضي القضاة ورئيس المحكمة العليا الشرعية راتب الوزير العامل وعلاواته وبدل تمثيل مقداره (٧٥%) من الراتب الأساسي.

المادة٣- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ - وظائف الفئة العليا
١-مدير المحاكم الشرعية والقضاة الذين امضوا مدة لا تقل عن اربع سنوات في الفئة العليا ويتقاضى كل منهم راتبا أساسيا شهريا مقداره (٢٠٠٠) دينار وعلاوة قضائية مقدارها (١٢٠%) من الراتب الأساسي.
٢-القضاة في الفئة العليا من غير المنصوص عليهم في البند (١) من هذه الفقرة ويتقاضى كل منهم راتبا أساسيا شهريا مقداره (١٤٠٠) دينار وعلاوة قضائية مقدارها (١٢٠%) من الراتب الأساسي وزيادة سنوية مقدارها عشرون دينارا.

المادة٤- يلغى نص المادة (٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة٤-
يصرف للقاضي الذي يشغل وظيفة مدعي عام شرعي مبلغ مقداره (٢٠٠) دينار شهريا بدل استخدام سيارة وهاتف خلوي.

المادة٥- يلغى نص المادة (٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة٧-

أ - يستحق القاضي علاوة شخصية مقدارها (١٣٥) دينارا شهريا وعلاوة غلاء معيشة مقدارها (٩٠) دينارا شهريا.
ب- يستحق القاضي المتزوج علاوة عائلية مقدارها (٢٠) دينارا .

المادة٦- يلغى نص المادة (٨) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة٨-

أ- للمجلس القضائي الشرعي ووفقا للاعتبارات والأسس التي يحددها منح علاوات مالية للقاضي الذي يكون حاصلا على مؤهل علمي أعلى من الشهادة الجامعية الأولى عند التعيين أو يحصل عليه وهو على رأس عمله على أن لا تزيد عما يعادل زيادتين سنويتين للشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) وثلاث زيادات سنوية للشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراة) .
ب- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام وفي قانون تشكيل المحاكم الشرعية تسري على القضاة الشرعيين أحكام نظام الخدمة المدنية و أي تشريع آخر يتعلق بالموظفين المشمولين بأحكام ذلك النظام.
ج- لغايات تنفيذ أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة، يمارس المجلس القضائي الشرعي صلاحيات مجلس الوزراء ويمارس رئيس المجلس القضائي الشرعي صلاحيات رئيس الوزراء والوزير

والوزير المختص ويمارس من يسميه رئيس المجلس القضائي الشرعي من بين أعضاء المجلس صلاحيات الأمين العام المنصوص عليها في تلك التشريعات.

٢٠١٥/١٠/٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الداخلية سلامة حماد	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم الدكتور محمد محمود الذنيبات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور عبد الله النسور
وزير المالية الدكتور أمية طوقان	وزير البيئة الدكتور طاهر الشخشير	وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد نجيب فاخوري	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي
وزير العمل الدكتور نضال مرضي القطامين	وزير السياحة والآثار ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالوكالة نايف حميدي الفايز		وزير تطوير القطاع العام ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتور خليف الخوالدة
وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور محمد حسين المومني	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور ابراهيم حسن سيف	وزير الشؤون البلدية المهندس وليد المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور أحمد زيادات
وزير الصحة الدكتور علي النحلة حياصات	وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني		وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سامي هلسه
وزير الثقافة الدكتورة لانا محمد مامكغ	وزير الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتور خالد الكلالدة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور هايل عبد الحفيظ داود	وزير دولة الدكتور سلامة النعيمات
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجد شويكة	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور لبيب خضرا	وزير الصناعة والتجارة والتموين مها عبدالرحيم علي	وزير النقل الدكتورة لينا شبيب